

كانت متبعة عند إصدارها) أرجو من مقرر اللجنة أن يشرح لنا مقاصد هذه المادة لتكون مستنداً لمن يصعب عليه فهمها. توفيق بك - كنت لاحظت أن حضرة الزميل الاستاذ عوده بك كان متردداً في مقصد هذه المادة ولأن زيل التردد أعطيت الايضاحات التي عرضتها . ومع ذلك ازيد فأقول :

انه لا يقصد بهذه الفقرة أن يحرم وزير العدلية من حق إلغاء الانظمة التي كانت وضعت من قبل وزارته استناداً الى نص الفقرة المرفقة ، لأن هذا الحق محفوظ له ما دامت الفقرة الاولى من المادة الثالثة عشرة الاصلية موجودة ، ولكن ما نصده اللجنة هو انه اذا كانت في تلك الانظمة مادة او أكثر كان انقصد عند إصدارها أن تلغى بموجبها احكام قانون متبع ، فلا يجوز له الآن ان تعال تلك المادة او المواد الا بقانون ، لأن اساسها يتعلق بأحكام قانون ، وان المثال الذي ذكرته بشأن نظام رسوم المحاكم يوضح المقصد أكثر من أي قول يمكنني ان أقوله . وبعد ذلك أرجو ان نضع المادة في الرأي معدلة كما اقترحت .

« قبلت » بحسب الاقتراح . بتبديل عبارة (حتى الآن) بعبارة (حتى نأخذ في العمل بهذا القانون) .

المذوع :

« قبل »

قرئ مشروع قانون اضافة فقرة للمادة الثانية عشرة من قانون الانتقال والسفر لسنة ١٩٣٠ كما هو منشور

في العدد (٣٧٦) من الجريدة الرسمية والاسباب الموجبة له :

الاسباب الموجبة

لمشروع قانون اضافة فقرة للمادة الثانية عشرة من قانون

الانتقال والسفر لسنة ١٩٣٠

نص قانون الانتقال والسفر لسنة ١٩٣٠ على دفع نفقات نقل أسرة الموظف الذي يعين محمداً او ينقل من محل الى آخر وقد شمل ذلك عائلات ضباط الجيش العربي ورجاله ومستخدميه للملكيين - بمجموع المادة الثانية عشرة من القانون - وبما ان تطبيق هذه النصوص دون قيد على جميع ضباط وصف ضباط وافراد الجيش العربي المتزوجين يستوجب زيادة مناصات التقلبات والسفرات في الجيش العربي زيادة جسيمة روي من الضروري سن هذا القانون لتحديد عدد رجال الجيش الذين يحق لهم ان يستوفوا عن نقل افراد أسرهم نفقات سفر وانتقال حين تعيينهم محمداً او حين نقلهم من مكان الى آخر .

« فقرر المجلس إحالته على اللجنة المالية »

الرئيس - وراضع الجلسة المقبلة :

ما يرد على اللجان .

ورفعت الجلسة .

سكرتير المجلس التشريعي

عمر زكي

الجريدة الرسمية

للمجلس التشريعي الأردني

عمر : الثلاثة في ٢ ذي الحجة ١٣٥١

و ٢٨ آذار ١٩٣٣

مذكرات المجلس التشريعي

الجلسة الثانية والعشرون للمدة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الأردني الثاني

للمعقدة بتاريخ ٦-٣-١٩٣٣

الفصل في مذكرات المجلس التشريعي

الصحيفة

١٦٦

افتتاح الجلسة

١٦٧

ذيل قانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٣٣

١٦٩

قرار موافقة المجلس عليه

١٦٩

قانون اضافة فقرة للمادة الثانية عشرة من قانون نفقات الانتقال والسفر لسنة ١٩٣٠

١٧٢

قرار موافقة المجلس عليه

١٧٢

ذيل قانون رسوم المحاكم الشرعية لسنة ١٩٣٣

١٧٣

قرار موافقة المجلس عليه

١٧٣

مشروع قانون جبرية الدخل لسنة ١٩٣٣

١٧٤

مشروع قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٣

١٨١

الاسباب الموجبة لسن قانون تسوية الاراضي

١٨٤

مشروع قانون تقنين قانون محاكم العشائر لسنة ١٩٣٣

١٨٤

الاسباب الموجبة لمشروع قانون تقنين قانون محاكم العشائر لسنة ١٩٣٣

لجنة صيانة المحفوظات

الجلسة الثانية والعشرون

للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة الثانية والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٥١ و ٦ مارت سنة ١٩٣٣ المصادف يوم الاثنين في الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية وتيب من الجلسة حمد باشا بن جازي ، حديثه باشا الخريشه ، ماجد باشا المدوان ، سطلي باشا الابراهيم .

الرئيس - افتتح الجلسة فليقرأ الضبط .

« قري »

قاسم بك - كنت نوهت في احدى الجلسات السابقة على ان الخسارة المتلفة بشأن تعديل المعاهدة احتملت سنتين ما بين عمان والقدس . ويجب ان يكون الانسان منصفاً ولو على نفسه ، فنحن نلوم حكومة صاحب الجلالة على عدم تلبية طلباتنا بسرعة اعني اذا كانت احتملت المفاوضة ما بين عمان والقدس سنتين يجب قبل ان نلوم حكومة صاحب الجلالة ان نلوم انفسنا اي نلوم حكومتنا .

مضى على تشكيل هذا المجلس ، ما يقارب السنتين وفي كل آوة واخرى نطالب الحكومة في تنفيذ قانون الاستثناء عن الموظفين غير الاردنيين الذي احتمل اكثر من سنتين رغم ما ابدناه من ضجة حول تنفيذه . ولا اعلم ما هو الذي يمنع من تنفيذه وتعيين ابناء البلاد مكان سواهم من غير الاردنيين ، كما قررت اللجنة المختصة ، ولكنني ارى في الوقت نفسه الامر نفسه الامر انعكس لأن عكس القانون كاد يطبق على ابناء البلاد .

بالامس عندما رأت الحكومة من المناسب الفاء مقام احدى القائم مقاميات الفتنة بسرعة ولكنها لم تهرأ على اخراج احد من الموظفين غير الاردنيين بموجب القانون . فأريد ان أسأل عن العقبة الكأداء التي تحول دون تنفيذ هذا القانون . هل هو تقصير من اللجنة او عدم امان النظر من الحكومة في طلباتنا . ولذا ارجو من الآن ان تصرح لنا الحكومة عن نواياها في شأن تطبيق هذا القانون .

متري باشا - انني اؤيد ما بينه حضرة الزميل بخصوص تنسيق غير الاردنيين لان المجلس السابق طلب هذا الطلب والمجلس الحاضر مر عليه سنتين وهو يلج بتنفيذ هذا القانون الذي ينظر الشعب من نوابه الكرام امر تنفيذه . مرت كل هذه المدة ونحن نكرر طلبنا من الحكومة بشأن تنفيذ قرار اللجنة الذي لم يتنفذ .

توفيق بك - اظن بل اعتقد ان من الضروري ان يحترم المجلس العالي النظام الداخلي في اثاره اي موضوع في هذا الشكل مخالفة لحكم النظام ، لانه صريح في شأن ما يراد توجيهه من الاسئلة الى الحكومة ، وقد كان حضرة المحترم اقدم على مثل هذا العمل مرة ووجه نظره ، فقدم سؤالا محريراً ، عملاً بالنظام الداخلي .

لذلك ارجو ان يقدم سؤاله كما ذكرت ليعين بين المواضع ويبحث فيه .

الرئيس - تفضل يا شكري بك ١٠

شكري بك - نظرت اللجنة المالية في المشروع الذي وضع ليكون ذبلاً لقانون رخص بيع التبغ وبعد المذاكرة ظهر انه من الاوفق ان يقال في المادة الاولى من المشروع المذكور (ذبل قانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٣٣) بدلاً من (قانون ذبل لقانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٣٣) وان المادة التي يجب ان يشار اليها في المادة الثانية من المشروع هي المادة الثانية من القانون المعدل لقانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٢٨ وليس المادة الرابعة من قانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٢٨ .

وروي كذلك من الاوفق ان تكون كمية التبغ التي حددت لاعتبار البيع بالجملة تتجاوز ثلاثة كيلوغرام بدلاً من مئة كيلو غرام وعلى هذه الأسس قررت اللجنة المالية قبول المشروع المبحوث عنه بالصيغة الآتية :

« ذبل قانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٣٣ »

المادة (١) يسمى هذا القانون (ذبل قانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٣٣) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

« قبلت »

المادة (٢) تعتبر احكام الفقرة (ج) من المادة الثانية من القانون المعدل لقانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٢٨ شاملة كل شخص يوجد في حوزته تبغ غير مصنع تتجاوز كميته ثلاثمئة كيلو غرام .

حسين باشا - ان الزراع لا يمكنهم ان يبيعوا تبغهم في كل الاوقات ، ولا بد ان تأخروا عن بيع ما يحوزتهم من التبغ غير المصنوع . فعبارة (كل شخص يوجد في حوزته تبغ غير مصنع) تشملهم ، بالوقت الذي يكونوا فيه معذورين من وجوده في حوزتهم من عدم تصر به ، فيجب استثنائهم باضافة عبارة (ما عدا الزراع منهم) عوده بك - ارجو ان يعلم الاخوان بان هذا القانون الذي نحن بصدد تعديله مادة منه هو قانون رخص بيع التبغ الذي تعطى البائعين بوجه الرخص .

انا يوجد قانوناً آخر يسمى قانون التبغ ، وهذا القانون يبحث في حقوق الزراع وكيفية زراعتهم للتبغ وكيفية البيع . . . الخ ولذلك حق الزراع محفوظ في مقتضى ذلك القانون . والآن نحن نبحث في قانون الرخص .

حسين باشا - ولكن عبارة (كل من يوجد في حوزته تبغ غير مصنع) فيها التباس يجب ازالته . عادل بك - المفهوم من كلام الزميل عوده بك ، ان هذه المادة لا تشمل الزراع الذين توجد في حوزتهم كمية من التبغ يرسم البيع . فاذا كان القصد كذلك وهو الاصح فيذني أن تعدل كلمة (كل شخص) بعبارة (كل تاجر) .

شكري بك - ان المادة الثانية من المشروع الذي قرأته الآن ، قد وضعت لتحديد كلمة او جملة في القانون الاصلي وهي جملة (رخص للتجار في التبغ غير المصنوع) لذلك اعتقد ان البحث فيها تنسأله حضرة حسين باشا يعتبر دخولاً في موضوع آخر . ولذلك ارجو اذا كان له اقتراح يتعلق بتعديل القانون الاصلي ، لأن موضوعه يتعلق بالقانون الاصلي ، ان يقدمه بالصورة المنصوص عليها بالقانون وحينئذ لتتخذ الاجراءات القانونية للنظر فيه .

حسين باشا - انا لا اعترض على القانون الذي نوه عنه مدير الخزينة بل اعترض على عبارة (كل من يوجد

لجنة صبة المجلس

في حوزته كمية من التبغ الخ (لأنها تشمل التاجر والزراع)
عادل بك - تفضل حضرة مدير الخزينة وقال : بأن هذه المادة قد وضعت لأجل تحديد كمية البائع في
الجملة الواردة في الفقرة (ج) من المادة الثانية من القانون الأصلي . فالفقرة المذكورة كانت عبارة عن تعيين
يدل الرخصة للتجار بالتبغ غير المصنوع . ومعنى هذه الكلمة مفهوم واضح ولا شك ان واضع القانون قصد فيه
ذلك التجار الذين يوجد لديهم كمية من التبغ وقضى ان يؤخذ منهم جنبيين بالسنة .

فكلمة معنى الاتجار القانوني والقانوني تفيد حيازة الاشياء وشراؤها من محلات اخرى ومن ثم يعنى بقصد
الربح . فهذا المعنى لا ينطبق قط على وضعية المزارع الذي يزرع كمية من التبغ ثم يرضها للبيع . لأن في
هذه العملية لا يوجد ما ينطبق على النص القانوني الذي عرف به قانون التجارة التاجر والاعمال التجارية . لأن
هذا الشخص اعني به المزارع لم يأخذ هذه الكمية من اشخاص آخرين بقصد بيعها فيما بعد لغاية الربح . بل
حاز تلك الكمية من التبغ من اراضيه ومن عمله ومن صناعته .

ولما كان الامر كذلك ، لا يوجد اي مانع من الوجهة القانونية ولا اية معارضة مع احكام القانون
فيما لو وضعنا كلمة (كل تاجر) بدلاً من (كل شخص) . لذلك اصر على طاب التعديل على هذه الصورة .
شكري بك - ان القانون الأصلي قد جعل الرخصة عن البائعين ، ولذلك فإن الكلمة القانونية التي يجب
ان يرجع اليها وتستعمل بالنسبة للقانون فهي كلمة (بائع) وليس كلمة (تاجر) .

فاذا استعملنا كلمة تاجر نكون قد استعملنا اصطلاحات مختلفة للدلالة واحد وهذا لا يتفق مع روح التشريع
ان الكلمة الواردة في المادة الثانية هي كلمة (شخص) وانا افهم من كلمة شخص انه يراد بها الشخص البائع
وليس لذي اي محذور من ان تكون شاملة كل بائع وجد في حوزته تبغ غير مصنوع .

عادل بك - اذا بقيت عبارة (كل شخص) في هذا القانون سيطلب المزارع الذي يكون في حيازته كمية
من التبغ لتجاوز (٢٠٠) كيلو غرام يبدل رخصة عن تلك الكمية باعتباره (بائعاً) لان القانون يقول (كل
شخص وجد في حوزته التبغ ٢٠٠)

فاذا بقي هذا التبغ عند المزارع مدة سنتين او اكثر فيضطر لدفع رخصة عن كل سنة جنبيين ، فاذا مضى
عدة سنوات على وجود تلك الكمية عنده ، فيكون ما دفع من قبله كبديل رخصة ما يعادل بدل التبغ وفي ذلك
احجاف ما بعده احجاف . لأن المزارعين يدفعون الضريبة العشوية وضريبة الاراضي ويمثلون فوق ذلك بموجب
هذا النص ضريبة فاحشة اخرى .

وعلما ان اكثر زراع التبغ لا يستخرجون من هذا الصنف اكثر من قطار او قطارين واراي
من العدل ان تكون الرخصة منحصرة في الاشخاص الذين يتأدون التجارة في مثل هذه الصناعة . لا ان
تشمل الزراع الذين لم يكن لهم اي فكر بعمل تجاري .

شكري بك - اعتقد اننا سواء ابقينا النص الخاص على حاله واستعملنا كلمة (تاجر) او كلمة (بائع)
فان المرحم الذي لا بد من الاستناد اليه انما هو النص الأصلي الوارد في القانون الأصلي الذي عين فيه من

هو البائع .
لذلك اختصاراً للبحث لا اري مانع من ان يقال (شاملة كل تاجر موجود في حوزته تبغ غير مصنوع)
وذلك بالمعنى الذي نص عليه القانون الأصلي
توفيق بك - حلاً للاشكال والخلاف الحادث بين الزميلين المحترمين ، اقترح ان تكون المادة بالشكل
التالي :

« تعطى الرخصة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة الثانية من القانون المعدل لقانون رخص بيع
التبغ لسنة ١٩٢٨ عندما يكون الاتجار بالتبغ غير المصنوع شاملاً كمية لتجاوز (٢٠٠) كيلو غرام »
عادل بك - لي اقتراح آخر وهو :

« تعني كلمة (بالجملة) الواردة في الفقرة (ج) من المادة الثانية من القانون المعدل لقانون رخص بيع التبغ
لسنة ١٩٢٨ ، الاتجار بكمية من التبغ غير المصنوع تتجاوز (٢٠٠) كيلو غرام .
توفيق بك - حسناً فعات .

شكري بك - شكراً للاخ توفيق بك الذي اخرجنا كمادته من هذا المأزق ، وارجو من فضامة الرئيس ان
يتكرم بوضع المادة على الرأي بالصيغة التي اقترحها عادل بك .
« قبلت المادة الثانية بالصورة التي اقترحها عادل بك ممدلة » .

الرئيس - المجموع :

« قبل »

شكري بك - درست اللجنة المالية مشروع القانون القاضي بأضافة فقرة للمادة الثانية عشرة من قانون
نفقات الانتقال والسفر لسنة ١٩٣٣ فوجدته موافقاً وقررت قبوله بصيغته الحاضرة .
قانون اضافة فقرة للمادة الثانية عشرة من قانون الانتقال والسفر

لسنة ١٩٣٠

المادة

١- يسنى هذا القانون (قانون اضافة فقرة للمادة الثانية عشرة من قانون نفقات الانتقال والسفر لسنة ١٩٣٣)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
« قبلت » .

٢- تضاف الفقرة الآتية الى المادة الثانية عشرة من قانون نفقات الانتقال والسفر لسنة ١٩٣٠ :
(٧) - الضباط وصف الضباط والافراد في الجيش العربي المتزوجون الذين يحق لهم ان يستوفوا نفقات
سفر وانتقال حين تعيينهم مجدداً او حين نقلهم من مكان الى آخر وذلك عن افراد اسرهم بموجب
القانون المذكور يحدد عددهم بحسب الجدول التالي :

لجنة صيغة الجدول

المجدول

النسبة المئوية من مجموع القوة

التي يحق لها العلاوة

١٠٠ في المئة

١٠٠ في المئة

٧٠ » »

٥٠ » »

٥٠ » »

٥٠ » »

٥٠ » »

٢٥ » »

٤٥ » »

١٠ » »

٥٠ » »

الضباط الذين منهم فوق الثلاثين

الوكلاء درجة أولى

الوكلاء درجة ثانية

امناء السرايا الذين تزيد مدة خدمتهم على الست سنوات

النواب

المفوضون

مأمورو السجن

الشرطيون

العرفاء

الجنود

مأمورو اللاسلكي الذين تزيد خدمتهم على الثلاث سنوات وقد بلغوا

الثلاثين من العمر ولا يتقاضون علاوة بادية

مادل بك - انا لم افهم ما هو القصد من وضع هذا القانون وجعل خطة معينة للضباط وسائر موظفي الجيش خلافا للخطة التي تتبع بحق بقية الموظفين . ثم لم افهم ما هو القصد من عبارة (النسبة المئوية من مجموع القوة التي يحق لها العلاوة) فأطلب من مدير الخزينة ان يوضح لنا ذلك .

شكري بك - علاوة على ما ورد في الاسباب الموجبة التي تضمنت في المشروع ، أقول من المبادئ المتبعة لدى الحكومات ان لا يسمح بالتأهل الا لعدد معين من الضباط ، وصف الضباط ، والوكلاء ، والنواب ، والعرفاء والجنود وان لا تعطى النفقات السفرية والانتقال من افراد العائلات ان شئت من ذلك . وعلى هذا الاساس روعي من الموافق ان يسمح للضباط الذين تجاوزوا الثلاثين من العمر ووضعت القيود التي نص عليها الجدول وكان ذلك بعد اخذ مطالبة قائد الجيش .

ان الاصل في وضع هذا المشروع ، يرجع الى قرار اللجنة التي كانت الفتاى الحكومة سنة ١٩٣١ ، لدرس الواردات والنفقات . رأت هذه اللجنة ان الاموال المتبعة في الجيش ، تقضي باعطاء الضباط ، نفقات السفر والانتقال عن افراد عائلاتهم ، بأن لا تعطى شي من ذلك لصف الضباط ، والوكلاء ، والعرفاء والجنود . فرأت مع الضرورة ان توضع قواعد يرجع اليها في هذا الموضوع والمشارت الي انه يوجد في الجيش البريطاني قواعد يحسن الرجوع اليها ، للاستفادة من وضع تفريع ملائم في مثل هذا الموضوع .

انقد نظرت الحكومة في القرار الذي اشترت اليه واستحسنتم ان تعمل بموجبه . ثم ارسلت نسخة عنه

لقائد الجيش لدرسه ووضع القواعد التي يحسن اتباعها .

فبعد ان قام قائد الجيش العربي في هذه المهمة . وجد من الموافق لمصلحة الجيش العربي ان لا يسمح للضباط بان يتزوج ما لم يكن قد تجاوز الثلاثين من عمره ، وان تزوج قبل ذلك لا يحق له حينئذ ان يأخذ نفقات الانتقال والسفر عن افراد عائلته وكذلك الحال فيما يتعلق بصف الضباط والوكلاء والعرفاء .

ثم هنالك سبب آخر . وهو اذا ابيع اعطاء نفقات سفر بقية افراد العائلات سواء كانوا عائلات ضباط او جنود ، فان ذلك يؤدي الى تزيد نفقات الحكومة كما نص على ذلك في الاسباب الموجبة .

اما فيما يتعلق بما جاء في الجدول فتنص على ان النسبة المئوية من مجموع القوة التي يحق لها العلاوة ، نافي منعاً لاي التباس ، اقترح ان تعدل هذه العبارة بالعبارة الآتية :

« النسبة المئوية من مجموع القوة التي يحق لها ان تستوفي نفقات السفر والانتقال عن افراد العائلة » .

ارجو ان اكون بينت الايضاحات عما هو مطلوب .

عادل بك - قد افهم بان في الممالك الاخرى لغايات عسكرية بحتة ، تحدد الحكومات السن للمعين للزواج لضباطها ومستخدميها ، ذلك لان الجيش النظامي الذي يكون معرضاً لحروب وقلاقل ومخاطر ، ينبغي ان تكون ضباطه غير مقيدة في قيود عائلية ثقيلة تمنعهم من الدخول في الممارك والمخاطر ، بقلب ثابت وشجاعة فائقة . اما في بلادنا فليس لدينا الا قوة الدرك تستعمل للمحافظة على الامن الداخلي وليس في هذه الاشغال اية مخاطرة . كما انه لا يوجد اي سبب آخر يدعو الضباط المتأهلين لخدمة اجراء وظائفهم . بقلوب متينة وبشجاعة فائقة .

لهذا لا ارى اي موجب لتقليد حكومات اخرى لها جيوشها واساطيلها ولما حروبها ومخاطراتها . هذا من جهة . ومن جهة اخرى ، اعتقد انه في بلاد نفوسها قليلة جداً كبلاد شرق الاردن ، يجب علينا ان نفهم الازدواج وان نجبر كل شخص سواء كان ضابطاً او جندياً على الزواج بسن مقبول ، لكي يكثر النسل وتكثر النفوس والايدي العاملة .

ثم لا حظت من كلام مدير الخزينة ، ان النفقات التي تصرف لهذه الغاية ، قد بلغت ارق قد يبلغ مبالغ باهظة بسبب كثرة التنقلات التي تجري في الجيش . ولي على ذلك ملاحظة اريد بهذه المناقشة ان ايقنها : وهي بشأن كثرة التنقلات .

اي انه لا يبقى اي ضابط في محل عمله اكثر من سنة وكذلك الحال مع الجنود كما هو متشاهد فلماذا هذه التنقلات الكثيرة . وما هي حكمتها ؟

اعتقد انه ليس اية حكمة في هذه التنقلات الزائدة عن الزوم ، لان وجود الضباط في محل واحد لسنتين عديدة مفيد للمصلحة اكثر من نقلهم من حين الى آخر .

وقد سمعت التذمر مراراً عديدة من بعض الضباط والجنود من كثرة التنقلات . فاذا لم يسير الجيش على هذه الخطة التي ليس فيها فائدة ، ولا يكثر من التنقلات الزائدة التي وضع هذا المشروع من اجلها كما بينت

لحكومة صبة الجدول

سابقاً ، يمكننا ان نتجنب الصفات التي تخوفت الحكومة منها .

لذلك اري ان تبقى على القانون السابق وان لا تقبل بهذا المشروع لانه ليس فيه اي فائدة للبلاد .
شكري بك - بطول بنا البحث اذا اردنا ان نناقش عادل بك عن كل كلمة من كتابه . لذلك اصبح عندنا النص الاصيل او المشروع بذاته ، وعندنا اقتراح عادل بك ، ولما كان من الأولى ان يوضع على الرأي المشروع الاصيل قبل الاقتراح فأرجو يا فخامة الرئيس ان توضع المادة الثانية على الرأي .

الرئيس - اضع المادة الثانية على الرأي

« فوافق المجلس على التصديق عليها حسب اقتراح مدير الخزينة »

شكري بك - المادة الثالثة :

« لقائد الجيش العربي ان يصدر تعليمات لأفاد احكام هذا القانون » .

« قبلت »

المجموع

« قبل »

توفيق بك - اجتمعت لجنة القوانين بتاريخ ٥-٣-١٩٣٣ وقررت قبول مشروع (ذيل قانون رسوم المحاكم الشرعية لسنة ١٩٣٣) بالشكل التالي :

المادة

١- يسمى هذا القانون (ذيل قانون رسوم المحاكم الشرعية لسنة ١٩٣٣) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

« قبلت »

٢- اذا ائتمن القاضي الشرعي بأن أحد المتداعين لا يستطيع تأدية الرسوم فيجوز له ان يؤجل دفعها الى ما بعد المحاكمة مراعيًا الشرط التالي :

(أ) - ان لا يح هذا التأجيل في القضايا المتكونة من فريق واحد .

(ب) - ان يبرز طاب التأجيل شهادة موقعا عليها من المختار واثنين من اعيان الحي او القرية التي ينتهي اليها ثبت انه غير قادر على تأدية الرسوم .

(ج) - ان يقدم كفيلاً على تأدية الرسوم المؤجلة مقبولا لدى القاضي الشرعي يسجل كفاله في ضبط الدعوى بدون طوابيع .

« قبلت »

٣- اذا صدر الحكم لصالح الشخص الذي أجل استيفاء الرسوم منه وكان ذلك الحكم يبلغ من المال او بميزة اية اموال فعند تنفيذه تستوفى الرسوم المؤجلة والمستحقة قبل كل شيء واذا لم يمكن تحصيل الرسوم المذكورة من المحكوم عليه فتحصل من المحكوم له او الكفيل .

« قبلت »

٤- اذا ترك الشخص الذي أجل استيفاء الرسوم منه القضية او خسرها فتحصل الرسوم المستحقة منه او من كفيله ويعتبر ان الشخص قد ترك دعواه اذا اسقطها القاضي الشرعي لتغيبه او يطلبه او ترك متابعتها بعد الحكم مدة ثلاثة اشهر .

« قبلت »

٥- اذا وجب تحصيل الرسوم المؤجلة من الاصيل او الكفيل بمقتضى المادتين ٣ و ٤ من هذا القانون فتستوفى هذه الرسوم بموجب قانون جباية الاموال الاميرية بناء على مذكرة يصدرها القاضي الشرعي الذي حكم في القضية .

« قبلت »

المجموع

« قبل »

شكري بك - وزع صباح هذا اليوم مشروع قانون ضريبة الدخل . تملكون ان هذا القانون على اهمية عظيمة واله سيدأ في تطبيقه اعتباراً من بداية السنة المقبلة لذلك ارجو من المجلس العالي ان يوافق على قراءته فوراً .

« قرئ »

قانون لفرض ضريبة على بعض انواع الدخل

١- يسمى هذا القانون (قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣) ويعمل به اعتباراً من ١ نيسان سنة ١٩٣٣ .

٢- تستوفى ضريبة تسمى ضريبة الدخل من جميع من في شرقي الاردن من المستخدمين بما فيهم موظفو الحكومة والبلدية الذين لهم مورد يدخل عليهم في شكل مرتب او اجور سواء كان هذا المورد مقطوعاً ام قابلاً لزيادة سنوية او غيرها ويستوفى وحده ام علاوة على أية ارباح او عمولة او موارد اخرى وذلك بموجب النسب المبينة في جدول (أ) المضموم لهذا القانون وغما يستوفى خلال سنة واحدة من تلك الاجور او المرتبات .

٣- في عرف هذا القانون يقصد من الراتب او الاجور الراتب او الاجور المشار اليها في المادة الثانية . ويشمل ذلك اي مرتب تقاعد او مكافأة او علاوة او شخصية خاصة او موارد اخرى مثلها الا انه لا يشمل العلاوات المستوطة من اجل السفر او اقتناء السيارات والراجل او اتي بدل ميدان .

٤- لا تستوفى ضريبة الدخل في أية حالة اذا كان مجموع الرواتب او الاجور مع المورد الاخرى المشار اليها في المادتين الثانية والثالثة يقل عن ستين جنيهاً سنوياً وكذلك لا تستوفى من الاشخاص المذكورين في الجدول

(ب) من هذا القانون .

٥- آ على جميع الاشخاص في شرقي الاردن الذين في خدمتهم اية اشخاص لأي سبب كان ان يقدموا في غضون خمسة عشر يوماً اعتباراً من ١ نيسان سنة ١٩٣٣ وبعد ذلك التاريخ في خلال خمسة عشر يوماً

لجنة صبة الدخل

اعتباراً من بداية نيسان من كل سنة مالية (تالية) الى محاسب وزارة المالية في عمان والى المحاسبين في المقاطعات
جدولاً ينظم على نموذج يقدم حين الطلب من قبل محاسب وزارة المالية في عمان ومن المحاسبين في
المقاطعات يتضمن (ضمن اشياء اخرى) البيانات التالية :

١- عدد المستخدمين

٢- اسم ومحل اقامة كل منهم

٣- نوع الخدمة

٤- مجموع مقدار المرتب او الاجرة او المرتبات التي تدفع لهم سنوياً بما في ذلك اية مكافأة او واردات
اخرى وفقاً لاحكام المادة الثانية من هذا القانون .

ب على السلطات المالية المشار اليها في الفقرة (أ) ان تحقق بعد استلامها هذه المعلومات مقدار ما يتربط
من ضريبة الدخل على كل شخص .

٦- أ على محاسب وزارة المالية في عمان والمحاسبين في المقاطعات ان يبادروا بالسرعة الممكنة بعد اليوم السادس
عشر من نيسان كل سنة بتبليغ كل مستخدم (بكسر الدال) بنظم جدولاً كما هو مدرج في المادة الخامسة
من هذا القانون بياناً او بيانات على نسختين يعرف بمذكرة (طلب ضريبة الدخل) على ان يكون
منظماً بالصورة التي يأمر بها وزير المالية ومبيناً فيه على حدة مقدار ضريبة الدخل التي يجب دفعها من
قبل كل مستخدم (بفتح الدال) قدم من اجله المستخدم (بكسر الدال) جدولاً كما هو مدرج في
المادة الخامسة من هذا القانون ويضم اليه نموذج آخر ليملاً ويوقع عليه من قبل المستخدم (بكسر الدال)
حين دفع مقدار ضريبة الدخل المستحقة بتامها ويعرف هذا النموذج بنموذج دفع ضريبة الدخل .
ب على المستخدم (بكسر الدال) ان يبلغ حين استلامه مذكرة او مذكرات الطلب نسخة واحدة لكل
من المستخدمين (بفتح الدال) الذين يخصهم تلك المذكرة او المذكرات لكي يعلموا بمقدار الضريبة
التي يجب عليهم دفعها وان يحفظ الاخرى للرجعة .

ج يكون للمستخدم (بكسر الدال) بعد ذلك مسؤولاً عن تحصيل وارسال المبلغ المستحق على كل
مستخدم (بفتح الدال) للسلطات المالية المشار اليها اعلاه في غضون المدة المذكورة في الفقرة (ب)
من المادة السابعة من هذا القانون . يجوز للمستخدم (بكسر الدال) اما ان يحصل المقدار من المستخدم
(بفتح الدال) او المستخدمين (بفتح الدال) او ان يقتطعه من اجورهم او مرتباتهم وعليه ان يبلأ ويوقع
حين ارساله المبلغ المستحق الى وزارة المالية نسخ نموذج دفع ضريبة الدخل التي ترسل مع مذكرات الطلب .
د كل مستخدم (بكسر الدال) يقصر في العمل بمقتضى احكام الفقرة (ب) المذكورة اعلاه او في
ارسال مقدار ضريبة الدخل بتامها الى السلطات المالية المشار اليها اعلاه وفقاً لاحكام الفقرة (ج) من
هذه المادة يكون عرضة للعقوبات المعينة في المادة الرابعة عشرة من هذا القانون .

٧- أ اما موظفو الحكومة او البلدية او مستخدميها (بفتح الدال) فستوفي منهم ضريبة الدخل كل شهر

باقطاعها بواسطة الحكومة او سلطات المالية في دوائر البلدية وذلك من الرواتب او الاجور الشهرية
المستحقة لهؤلاء الموظفين او المستخدمين (بفتح الدال) .
ب واما المستخدمين (بفتح الدال) غير موظفي الحكومة او مستخدميها (بفتح الدال) او موظفي البلدية
او مستخدميها (بفتح الدال) فستوفي ضريبة الدخل منهم كل نصف سنة في اول ايلول وفي اول آذار
من كل سنة .

٨- تُمنح مدة ثلاثين يوماً مساعدة الى اي مستخدم (بكسر الدال) زيادة على المدد المذكورة في الفقرة (ب)
من المادة السابعة المذكورة وكل مستخدم (بكسر الدال) يقصر في ارسال ضريبة الدخل المستحقة على
مستخدمه (بفتح الدال) او مستخدميه (بفتح الدال) بعد انقضاء المدة المذكورة يعرض بعد الادانة
اعقوبة قدرها عشرة في المئة من مجموع مقدار ضريبة الدخل المستحقة ويجوز تحصيل هذا المبلغ من قبل
السلطات المالية عند ميسر الحاجة وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية .
٩- يستوفي مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعه بحسب التعريفة المدرجة في الجدول (أ) الملحق بهذا القانون
على ان يراعى في ذلك احكام المادة الرابعة منه .

١٠- علاوة على تقديم المعلومات المطلوبة بمقتضى المادتين الخامسة والسادسة من هذا القانون جميع المستخدمين
(بكسر الدال) والمستخدمين (بفتح الدال) ملزمون بتقديم جميع المعلومات التي قد تحتاج اليها السلطات
المالية المشار اليها بقصد تقدير ضريبة الدخل التي يجب دفعها .

١١- في اية حالة يقصر فيها المستخدم (بكسر الدال) عن تقديم المعلومات المطلوبة بمقتضى احكام المادتين الخامسة
والسادسة من هذا القانون الى السلطات المالية المشار اليها اعلاه يجوز للسلطات المالية نفسها ان تقدر مقدار
الدخل الواجب اعتباره مستحقاً على اي شخص او اشخاص مستخدمين من قبل المستخدم (بكسر الدال)
المذكور ويثبت المبلغ المقدّر بهذه الصورة هو المقدار الصحيح لضريبة الدخل ويصبح واجب الاداء فوراً .
١٢- في حالة ما اذا ترك شخص خدمة اي مستخدم (بكسر الدال) مكلف بارسال ضريبة الدخل بمقتضى هذا
القانون او مستخدم (بكسر الدال) استخدم اي شخص آخر سواء كان بنفس الراتب او الاجرة ام
براتب آخر او اجرة اخرى فيترتب على المستخدم (بكسر الدال) ان يبلغ السلطات المالية ذلك في غضون
خمس عشرة يوماً من هذا التغيير وحينئذ تعيد السلطات المالية تحقق ضريبة الدخل الواجب دفعه بسبب
التغيير الواقع .

١٣- أ في الاحوال التي يرى فيها اي مستخدم (بكسر الدال) او مستخدم (بفتح الدال) ان الضريبة
المقدرة عليه بمقتضى هذا القانون زائدة فيحق للاشخاص المعترضين في عمان ان يستأنفوا استدعائهم ورفع
الى وزير المالية في غضون خمسة عشر يوماً بعد ان يستلموا مذكرة طلب ضريبة الدخل وفي غضون
٣٠ يوماً في المقاطعات وعلى وزير المالية والمفوض رسمياً ان يقوم مقامه ان يعطى قراراً بذلك في غضون
شهر واحد اعتباراً من تاريخ استلامه الاعتراض المذكور اما بتأييد التقدير او تعديله .

لجنة صبة الدخل

ب على المستدعي حين تقديم الطلب ان يبين :

- ١- اسباب الاعتراض على التقدير
- ٢- تفصيلات تامة عن راتبه واجوره واية واردات اخرى
- ٣- اسباب التأخير التي يدعي المستخدم (بكسر الدال) انها تعفيه من العقوبات المعينة في المادة (١١) من هذا القانون في حالة اتخاذ اجراءات بمقتضى احكام المادة (١٤) من هذا القانون .
- ٤- اية بيعة ثبت ادعاءه .
- ج يحق لوزير المالية ان يطلب اية بيعة يحتاج اليها شفوية كانت ام خطية لتمكنه اعطاء التوازن على الاعتراض .
- د يعطى المعارض نسخة من قرار وزير المالية مع الاسباب الموجبة وذلك بناء على طلب بمقتضى الشروط التي يبينها وزير المالية بموجب احكام المادة (١٥) من هذا القانون .
- هـ يعتبر قرار وزير المالية قطعياً .

١٤- كل شخص خلافاً لاحكام هذا القانون :

- ١- يقصر اما عن اهمال او قصد منه في تقديم البيانات المطلوبة الى السلطات المالية بمقتضى المادة الخامسة والسادة من هذا القانون .
- ٢- يقصر اما عن اهمال او قصد منه بتقديم اية معلومات اخرى تطلبها السلطات المالية بمقتضى المادة (١٠) من هذا القانون .
- ٣- يؤدي معلومات كاذبة او مضللة عن اية نقطة تعلق بضرية الدخل الى السلطات المالية بفرض لغرامة لا تزيد على خمسين جنياً فلسطينياً وللحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وفي حالة تكرار هذا التصدير تضاعف هذه العقوبات .
- ١٥- يجوز لوزير المالية ان يصدر التعليمات التي يراها لازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

جدول (أ)

تعريفة الضريبة

الضريبة

صنف

- ١ اذا كان مقدار الراتب والاجور يبلغ ستين جنياً فلسطينياً سنوياً او اكثر واقل من ١٥٦ جنياً سنوياً .
- ٢ اذا كان مقدار الراتب او الاجور يبلغ ١٥٦ جنياً سنوياً او اكثر واقل من ٣٧٢ جنياً فلسطينياً سنوياً .
- ٣ اذا كان مقدار الراتب او الاجور يبلغ ٣٧٢ جنياً فلسطينياً سنوياً او اكثر واقل من ٥٥٢ جنياً فلسطينياً سنوياً .
- ٤ اذا كان مقدار الراتب او الاجور يبلغ ٥٥٢ جنياً فلسطينياً سنوياً او اكثر .

$\frac{1}{4}$ في المئة

٢ في المئة

$\frac{1}{3}$ في المئة

٣ في المئة

جدول (ب)

الاعفاءات

- ١- للمرضون والمرضات والقابلات .
- ٢- الخدم في البيوت الخصوصية والمستشفيات .
- ٣- رؤساء الطوائف الدينية والمعاظ والائمة والمدرسون والمؤذنون والكنيسة والقسس والخدم في الجوامع والكنائس ومحال العبادة الاخرى .
- ٤- رؤساء المؤسسات الخيرية او الدينية .
- ٥- افراد قوة الطيران الملكية .
- والاسباب الموجبة له كما يلي :

الاسباب الموجبة

لما كان من مقتضى المبادئ المالية ان يشترك كل فرد من السكان في نفقات الحكومة كل بنسبة دخله السنوي وكان الموظفون قد استثنوا من دفع ضريبة التمتع بينما السكان الآخرون خاضعون لهذه الضريبة ورومي من الموافقات للمصادرة اصدار قانون يقضي باستيفاء ضريبة تدعى ضريبة الدخل على ان تحمل هذه الضريبة محل ضريبة التمتع وتفرض على جميع من في شرق الاردن من الاشخاص الذين يتقاضون مرتبات او اجوراً لقاء استخدامهم في اعمال دوائر الحكومة او البلديات او الشركات او الافراد وذلك بنسبة مختلفة من جميع الموارد التي تدخل عليهم بسبب استخدامهم اسوة ببقية المكلفين الذين يخاصون في نفقات الحكومة وعمالاً بما تقتضيه المبادئ المالية العامة .

« فوافق المجلس على احالته على اللجنة المالية » .

توفيق بك - كذلك وزع علينا قانون نسوية الاراضي لسنة ١٩٣٣ وحتى لا تبقى لجنة القوانين بدون

عمل ارجو ان توافقوا على قراءته .

« فوافق المجلس على قراءته »

« قارئ »

(قانون نسوية الاراضي لسنة ١٩٣٣)

المادة

- ١- يسمى هذا القانون (قانون نسوية الاراضي لسنة ١٩٣٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢- في الاغراض المتوخاة من هذا القانون يقصد بعبارة (نسوية الاراضي) نسوية جميع المسائل والاختلافات المتعلقة بأي حق تصرف او حق ملك او حق منفعة في الاراضي مهما كان نوع ذلك الحق .
- ٣- تناول نسوية الاراضي بحسب تعريفها الوارد في المادة الثانية من هذا القانون جميع الاشخاص الذين لهم

لجنة نسوية الاراضي

أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي الموجودة في شرق الأردن سواء كان هذا الحق منازعاً عليه أم لا وتجري تحت مراقبة وإشراف مدير الأراضي وأي شخص أو اشخاص قد ينتدبهم عنه .
أن أصول العمل وزمن البدء به والانتهاؤه منه والتواحي التي سيشرع به فيها ذلك يرجع تعيينه لمدير الأراضي على أن يكون تابعا للأحكام الخاصة به في هذا القانون .

٤- حالما يقرر مدير الأراضي البدء بعمل تسوية الأراضي في ناحية معينة تعرف بـ (منطقة التسوية) ينشر في الجريدة الرسمية أمر يسمى « أمر التسوية » يتضمن أن عمل تسوية الأراضي سيشرع به في المنطقة المذكورة في تاريخ يعلن عنه مدير الأراضي فيما بعد ويدعى بذلك الأمر جميع من في تلك المنطقة من الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي سواء كان ذلك الحق منازعاً عليهم أم لا لأن يقدموا ادعائهم في تاريخ يبلغ بمده . وللمن يملك الأمر تعلق نسخة عنه في مكان بارز في القرية أو البلدة أو القرى أو البلدان المشتملة عليها منطقة التسوية وكذلك يبلغ إلى اهالي المنطقة المذكورة بأية صورة أخرى يراها مدير الأراضي مناسبة .

٥- حالما يعين مدير الأراضي التاريخ المشار إليه في أمر التسوية المنصوص عليه في المادة الرابعة من هذا القانون يبلغ اهالي منطقة التسوية إعلان يسمى « إعلان التسوية » يعين الصورة الموضوع لتبليغ أمر التسوية في المادة الرابعة السابقة الذكر . ويجب أن يتضمن هذا الإعلان البيانات الآتية :

« ١ » التاريخ الذي سيبدأ فيه بعمل التسوية .
« ٢ » أية تعليمات يراها مدير الأراضي مناسبة بشأن أصول تقديم وثائق الملكية والمدة التي يجب عرضها في خلالها أو أية تعليمات بشأن أصول عرض الادعاءات في حالة وجود اشخاص يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أرض ما وليس في استطاعتهم اثبات تلك الادعاءات ببيانات خطية .
« ٣ » إخطار بأن عمل التسوية يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أية أرض سواء كان ذلك الحق معترفاً به أو منازعاً عليه .

يجب أن يذاع إعلان التسوية قبل البدء بعمل التسوية بخمسة عشر يوماً على الأقل . إذا قصر شخص ما بلا عذر مشروع يقنع به مدير الأراضي عن الانصياع لمقتضيات إعلان التسوية يعتبر أنه اسقط ادعائه بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة قد يكون ذلك الشخص حائزاً له بموجب القانون .

٦- تقدم جميع الادعاءات ويحقق فيها علانية على الأصول التي يعينها مدير الأراضي .

٧- (أ) حالما ينتهي التدقيق في الادعاءات المشار إليها في المادة السادسة من هذا القانون ويعطى قرار بشأنها تنظم قائمة بجميع الادعاءات المتدفع بها أو المنازع عليها وتسمى هذه القائمة (جدول الحقوق) .

(ب) تنظم جدول الحقوق بالشكل الذي يعينه مدير الأراضي وتعلق نسخة عنه موقفاً عليها بأمر من مدير الأراضي في دائرة تسجيل القضايا وكذلك تسلم نسخة مصدقة عن الجدول المذكور إلى مختار أو مختاري القرية مع الإجماع بلزمه إبلاغ محتوياتها إلى جميع الأهالي .

٨- كل شخص له اعتراض على جدول الحقوق على أساس أنه بصفته صاحب حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أرض ما :

(أ) - قد اغفل ذكر اسمه في الجدول .
(ب) - قد درج حق تصرفه أو حق تملكه أو حق منفعته في الجدول بصورة مغلوطة .
(ج) - قد نسب حق تصرفه أو حق تملكه أو حق منفعته كاملاً أو جزئياً إلى شخص آخر خطأ .
(د) - قد قدرت قيمة حق تصرفه أو حق تملكه أو حق منفعته على غير الصواب .
(هـ) - قد أصيب حق تصرفه أو حق تملكه أو حق منفعته بنمط من أي شكل آخر .
يجوز له خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تسليم نسخة جدول الحقوق إلى المختار بموجب أحكام المادة ٧ « ب » من هذا القانون أن يقدم استثناء خطياً إلى مدير الأراضي يبين فيه وجه اعتراضه .

عند تقديم الاعتراض يدفع الشخص المعارض إلى الخزينة رسماً قدره جنيه فلسطيني واحد وبعد هذا الرسم إلى المعارض إذا ثبت اعتراضه لدى محكمة تسوية الأراضي المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا القانون .
٩- تنحصر صلاحية سماع الاعتراضات على جدول الحقوق والبت فيها بمحكمة خاصة تسمى (محكمة تسوية الأراضي) . وتؤلف هذه المحكمة من قاض منفرد يعين بحسب الأصول المتبعة وتكون مقراتها نهائية .
يجوز للمحكمة بأن تستعين بخبراء محلفين لا يزيد عددهم عن اثنين يجلسان فيها بصفة استشارية من أجل أية مسألة خارجة عن المسائل القانونية .

١٠- (أ) على محكمة تسوية الأراضي في استماع الاعتراضات والبت فيها أن تطبق أحكام القوانين المتعلقة بالأراضي المعمول بها في شرق الأردن مع استثناء أحكام المادتين ٣٦ و ٧٨ من قانون الأراضي النهائي .
(ب) لمحكمة تسوية الأراضي بقطع النظر عن أي شيء يعارض ذلك في المادة أو في قانون أصول المحاكمات الحنفية أو في أي قانون متعلق بالأراضي الصلاحية بأن تطلب أية بينة شفوية أو خطية قد يستلزمها البت في الاعتراضات التي لا يكون في وسع أصحاب البراز بينة خطية بحق ملكيتهم أو الاعتراضات التي تبرز من أجلها بينة خطية دون أن تكون هذه البينة صادرة من دائرة تسجيل .
(ج) تقعد محكمة تسوية الأراضي جلساتها بين أول وآخر في أي مكان يعينه وزير العدلية بالمشاورة مع مدير الأراضي .

(د) لوزير العدلية صلاحية وضع تعليمات تعين أصول المرافعة لتسير عليها محكمة تسوية الأراضي .
١١- (أ) حالما يبت نهائياً في جميع الاعتراضات المقدمة في منطقة ما من مناطق التسوية يصحح جدول الحقوق لتلك المنطقة على ذلك الأساس ويصدق من قبل المحكمة ويقدم إلى مدير الأراضي . والجدول الصحيح بهذا الشكل يعرف بـ (جدول الحقوق النهائي) .

(ب) على مدير الأراضي عند استلامه جدول الحقوق النهائي وشرطاً أن يكون قد تم حمل الأقران بموجب أحكام المادة ١٣ من هذا القانون أن يعطى على إصدار سندات تصرف جديدة إلى جميع الأشخاص

محكمة تسوية الأراضي

المدرجة اسماءهم في ذلك الجدول . وليس لأية محكمة في شرق الاردن ان تسمع بعد ذلك اي اعتراض على صحة تلك السندات .

(ج) يجوز للمجلس التنفيذي ان يعين رسمياً للتسجيل الجديد على ان لا يتجاوز هذا الرسم في اية حال (٢) في المئة من قيمة الارض .

(د) عندما يثبت لمدير الاراضي الى حد قناعته ان خطأ ناشئاً عن سهو كتابي قد وقع في جدول الحقوق النهائي يقدم المسألة الى قاضي محكمة تسوية الاراضي او عند غيابه الى قاضي الصلح ليصدر قراراً نهائياً فيها .

(هـ) عندما يثبت لمدير الاراضي الى حد قناعته ان خطأ ناشئاً عن سهو كتابي قد وقع في سند التصرف المعلق لشخص ما يجوز له ان يعمل على تصحيح ذلك الخطأ بدون مداخلة اي شخص آخر او هيئة اخرى .

١٢- للمجلس التنفيذي منذ تاريخ نشر امر التسوية المشار اليه في المادة الرابعة حتى انتهاء اصدار سندات التصرف الجديدة بمقتضى المادة ١١ من هذا القانون صلاحية اصدار أنظمة بشأن كيفية اجراء المعاملات المتعلقة بتسجيل الاراضي فيما يختص بأي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة ضمن اية منطقة تسوية .

١٣- عندما يكون التصرف بالاراضي في اية منطقة تسوية او جهة منها في حالة الشروع فترز تلك الاراضي بين الاشخاص المدرجة اسماءهم في جدول الحقوق النهائي على مقتضى الحقوق المبينة فيه .

يجري الافراز كلياً كان ام جزئياً باتفاق يقع بين اصحاب التلكن على الاقل من الحصص التي يتضمنها جدول الحقوق النهائي . وفي حالة عدم اتفاق اصحاب الحصص على ذلك يجوز لمدير الاراضي اذا رأى ان اجراء الافراز هو في جانب المصلحة العامة ان يأمر باجراء ذلك الافراز اما في منطقة التسوية كلها او في اية جهة منها .

لمدير الاراضي الصلاحية بأن يصدر امراً يقضى بعدم تسجيل اية قطعة ارض او اية حصة مشاعة ضمن اية منطقة تسوية باسم اي شخص او اشخاص اذا كانت تلك القطعة او تلك الحصة اصغر مساحة من الحد الأدنى الذي سيعينه . ويمارس مدير الاراضي هذه الصلاحية سواء بالنسبة الى تسوية الاراضي المبينة في هذا القانون او الى اية معاملات تسجيل تجري فيها بعد .

يطلق على مثل هذه القطع او الحصص التي تكون اصغر من الحد الأدنى للمدين في الامر المذكور اسم (تلف) وتضاف هذه التلف الى ارض من يدفع اعلى ثمن لها من المتصرفين الجاورين . وعندما يكون في الامكان جمع تلفين او اكثر لتزبد بذلك المساحة عن الحد للمدين في الامر المذكور فان القطعة الناتجة من هذا الجمع تطرح في المزايمة بين اصحاب تلك التلف المجموعة .

اذا لم يدفع الشخص او الاشخاص المشتركون مبلغ التعويض فان هذا المبلغ او الجزء غير المدفوع منه يسجل كدين على ارض الشخص او الاشخاص المطلوب منهم ذلك التعويض .

١٤- اذا تبين لمدير الاراضي في اثناء سير عمل التسوية انه لم تقدر قيمة الحق تصرف او حق تملك او حق منفعة في ارض ما او ان القيمة قد قدرت خطأ يجوز له بدون مساس بأحكام قانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٣٢ ان يعين او يعدل قيمة حق انتصرف او حق التملك او حق المنفعة المذكور .

١٥- جميع الوثائق والاوراق المتعلقة بأية معاملاتها اتصال بتنفيذ احكام هذا القانون مستثناة من رسم الطوابع .

١٦- اذا كان هنالك شخص ما له اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اية منطقة او مناطق تسوية وكان ذلك الشخص مقيماً في اية بلاد اخرى غير البلاد المجاورة لشرق الاردن في وقت ابتداء عمل تسوية الاراضي فانه يعطى مهلة سنة واحدة من تاريخ بدء اعلان التسوية المشار اليه في المادة الخامسة من هذا القانون ليقدم في خلال تلك المهلة اي ادعاء يرغب في تقديمه ضمن احكام هذا القانون .

١٧- تطبيق احكام المواد (١٠) و (١١) و (١٢) من قانون تحديد الاراضي ومسحها وتقييمها لسنة ١٩٣٠ على جميع الاعمال التي تجري بموجب هذا القانون .

١٨- يلغى قانون تحديد وتحرير الاموال غير المنقولة العثماني المؤرخ في ٥ شباط سنة ١٣٢٨ .

الاسباب الموجبة .

لسن قانون لسوية الاراضي

١- اختير اسم (قانون تسوية الاراضي) بالنسبة الى ان القصد من القانون هو تسوية جميع المسائل المتعلقة المختصة بأي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في الاراضي بصورة نهائية .

٢- هذه المادة واضحة ولا تحتاج الى تفسير .

٣- ان عمل تسوية الاراضي يجب ان لا يطبق فقط على الاشخاص المنازع على ما في تصرفهم من الاراضي بل يطبق ايضاً على الاشخاص الغير منازع فيها هو بتصرفهم منها حتى ان جدول الحقوق المذكور في المادة السابعة وجدول الحقوق النهائي المذكور في المادة ١١ يظهران بياناً تاماً عن جميع الاراضي المتصرف فيها في شرق الاردن .

ان مدير الاراضي هو افضل شخص كفوء ليراقب ويشرف على هذا العمل وقد وضع نص على جواز ايفاد اشخاص من قبل مدير الاراضي في حالة غيابه او احتياجه للمساعدة . وبما ان مدير الاراضي قد جعل مسؤولاً عن القيام بعمل تسوية الاراضي فمن الحق ان تترك طريق القيام بالعمل اليه .

٤- ان عمل تسوية الاراضي لا يجري في شرق الاردن في وقت واحد ولكن تقسم البلاد الى عدة مناطق تسوية ولتبيان البدء بعمل التسوية في اية منطقة خاصة روعي من الرغبة فيه نشي اعلان في الجريدة الرسمية وقد وضع نص بوجود جلب انظار الاشخاص ذوي العلاقة بواسطة اعلان ينقل في مجلات ظاهرة في منطقة التسوية وقد صرح لمدير الاراضي باتخاذ اية اجراءات اضافية يراها مناسبة لجلب المسألة الى انظار الاشخاص ذوي العلاقة .

تسوية ارضية
الاصحاح

٥- والدرجة الثانية في هذا الاصول هي اعلام الاشخاص ذوي العلاقة في منطقة التسوية عن تفاصيل عمل تسوية الاراضي وهذا نص عليه باعلان التسوية المشار اليه في هذه المادة .

من الواضح ان تقصير الاشخاص في منطقة التسوية عن العمل يقتضي احكام الاعلان بآخر انمام العمل وقد نص في الفقرة الاخيرة من هذه المادة على عقوبة يعتد بأنها -تحول دون اي تقصير يقتضي احكام هذه المادة .

٦- من المرغوب فيه ان تعطى صلاحية الى مدير الاراضي ليقدر الاصول المتعلقة باستماع الادعاءات طالما هو الشخص الذي عليه ان يقوم بالعمل .

٧- ان جدول الحقوق المشار اليه في هذه المادة بين الوضعية المختصة بالتصرف بالاراضي في منطقة التسوية يقتضي البيئة المقدمة الى مدير الاراضي . هذا الجدول هو بصفة جدول تمهيدي ويختلف عن جدول الحقوق النهائي المشار اليه في المادة ١١ (أ) وقد وضع نص في المادة بشأن جلب انظار سكان منطقة التسوية الى جدول الحقوق .

٨- وضع نص في هذه المادة ان على الاشخاص المعارضين على جدول الحقوق ان يجعلوا اعتراضاتهم معلومة . واجتناباً لتقديم اعتراضات تافهة او لا اساس لها على جدول الحقوق وضع نص لدفع رسم قدره جنيهاً فلسطينياً واحداً يفقده المعارض اذا لم يؤيد اعتراضه .

٩- رومي من المرغوب فيه ان تسمح وتثبت جميع الاعتراضات على جدول الحقوق من قبل محكمة تسوية الاراضي ثواب خاصة لهذا الغرض ومن اجل تسريع الشغل القانوني وتوفير النفقات رومي من المرغوب فيه تعيين قاض منفرد حائز على معرفة اختصاصية في قانون الاراضي . ولكي تسدى المشورة لهذا القاضي بصورة مناسبة في الامور الواقعية بقطع النظر عن المسائل القانونية وضع نص بأنه يجب ان يستعين بمجرباً لا يزيد عددهم على اثنين ذوي خبرة جيدة بالاحوال المحلية .

من الواضح انه يجوز ان تحدث احوال يكون الاشخاص المعارضون فيها على جدول الحقوق سبق وأقاموا الدعوى في المحاكم النظامية العادية واجتناباً لتناقض من هذا النوع وضع نص على ان تنقل كل قضية متعلقة بمنطقة التسوية وقيد النظر في اية محكمة نظامية في وقت البدء في عمل التسوية الى محكمة تسوية الاراضي .

١٠- وضع نص في هذه المادة يشمل قضية البيوع التي جرت خارج دائرة الطابو والمسائل المتعلقة بحق القراء والنتيجة فان احكام المادتين ٧٨ و ٣٦ من قانون الاراضي المثالي قد استثنيت من القانون لتطبق من قبل محكمة الاراضي .

ومن اجل تمكين محكمة تسوية الاراضي البت في جميع القضايا سواء من بيوع خارج دائرة الطابو او من اية نوع آخر رومي من المرغوب فيه ألا تميد المحكمة بقواعد البيئة العادية المذكورة في الحلة او قانون اصول المحاكمات الحقوقية عند النظر في البيوع الخارجية المعقودة خارج دائرة الطابو او حيث يكون اسناد

حق التملك موجودة الا انها غير مسجلة لدى دائرة تسجيل الاراضي .

١١- ان جدول الحقوق النهائي المشار اليه في الفقرة (أ) هو جدول الحقوق المذكور في المادة ٧ كما يصحح بعد ان تكون محكمة تسوية الاراضي قد نظرت في الاعتراضات . بعد اصدار سندات تصرف جديدة يقتضي جدول الحقوق النهائي ينهي عمل تسوية الاراضي في تلك المنطقة الخاصة تبعاً لآية مسائل افراز لم تشمل بعد ومن ثم لا يسمح اي اعتراض لدى اية محكمة في شرق الاردن على مشروعية سندات التصرف هذه . بما انه من الممكن حدوث خطأ كتابي في جدول الحقوق يشمل اصدار سند تصرف يتضمن خطأ كتابياً فقد وضع نص بأن تصحح هذا الخطأ بتوقف على قرار صادر من لدن محكمة تسوية الاراضي ووضع نص في هذا الشأن في الفقرة (د) . في حالة حدوث خطأ كتابي في سند تصرف غير ناشئ عن خطأ مبين في جدول الحقوق النهائي رومي من المرغوب فيه تفويض مدير الاراضي صلاحية اجراء التصحيحات اللازمة وقد وضع نص في هذا الشأن في الفقرة (هـ) .

١٢- من الممكن اثناء الاستمرار في عمل تسوية الاراضي في اية منطقة تسوية اراضي خاصة ان يجري نقل حقوق بدون معرفة مدير الاراضي تعرق عمل تسوية الاراضي وقد وضع نص في هذه المادة لأصدار انظمة من قبل المجلس التنفيذي تتعلق بهذه المسألة .

١٣- ان المسألة ذات الصعوبة المتناهية في عمل تسوية الاراضي هي قسمة الاراضي المشتركة المشاعة . هذه الحصص تكون غالباً مفرزة قطعاً وهي صغيرة بصورة تكون معها غير قابلة للقسمة الى حصص منفصلة ولذلك فقد وضع نص بأن الافراز كلياً كان ام جزئياً في هذه الاحوال يجب ان يجري بموجب اتفاق يتعدد بين اصحاب الثلثين على الاقل من الحصص التي يتضمنها جدول الحقوق النهائي .

ان حصص الاراضي التي لم تقسم تكون احياناً صغيرة جداً حتى ان تسجيلها لدى دائرة الاراضي واصدار سند تصرف منفصل من اجلها لمي مسألة مجردة عن اية قيمة عملية سواء اكان الى المتصرف بالحصص او الى دائرة تسجيل الاراضي . ولذلك فقد تقرر تسمية هذه الاقسام نقلاً وتخصيصها الى متصرف آخر له حصص اكبر ذات قيمة عملية على ان يدفع تعويض الى صاحب النفعة .

١٤- من المعروف بان بعض القيم المقدرة الداخلة في قيود دائرة تسجيل الاراضي لا تتفق مع قيمة الارض في الوقت الحاضر وفي بعض الحالات لم تسجل اية قيمة ومن الواضح انه في جانب المصلحة العامة الحصول على تخمين صحيح للاراضي في شرق الاردن وقد وضع نص في هذا الشأن

١٥- هذه المادة واضحة لا تحتاج الى تفسير .

١٦- هذه المادة واضحة لا تحتاج الى تفسير .

١٧- هذه المادة واضحة لا تحتاج الى تفسير .

١٨- هذه المادة واضحة لا تحتاج الى تفسير .

« فوافق المجلس على احالته على لجنة القوانين »

تسوية
الاراضي
الاصول